الإسكوا
UN-ESCWA

كلمة
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)
ألقتها
بتول شكوري
رئيس قسم السكان والتنمية
في افتتاح

مؤتمر السكان والتنمية في الإقليم العربي: الواقع والآفاق
الدوحة 18- 20 أيار/ مايو 2009

أصحاب المعالي والسعادة،

السيداتُ والسادة المشاركين،

يسرني باسم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) أن أرحب بكم في مؤتمر السكان والتنمية في الإقليم العربي : الواقع والآفاق . ويسعدني نيابة عن وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والأمين التنفيذي للاسكوا السيد بدر عمر الدفع أن أحيي هذه النخبة من متخذي القرار والمتخصصين بقضايا السكان والتنمية.

السيدات والسادة،

قبل خمسة عشر عاماً ونيف، اجتمعت دول العالم في القاهرة لتضع برنامج عمل يقضي بتنفيذ مجموعة من الأهداف السكانية والإنمائية الهامة، فضلاً عن غايات نوعية وكمية متكافلة وذات أهمية حاسمة في تحسين نوعية حياة الإنسان. وقد أقر برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في عام 1994 مجموعة من المبادئ أكدت على أن الاستثمار في الإنسان ، وتمكين الأفراد نساء ورجالاً، وتوفير الفرص المتكافئة ، هي أمور حاسمة في كسر حلقة الفقر التي تحيق بالملايين من الأفراد والأسر، وتعيق عملية التنمية البشرية .

خرج المؤتمر بخطة عمل أمدها عشرين عاماً، كانت الأولى من نوعها إذ وفرت إطاراً عاماً لنهج تنموي يقّر بأن السكان ليس مجرد متغير عددي يمكن التحكم به خارج عملية التنمية، بل هو محور التنمية وهدفها. ومن اجل تحقيق الأهداف، أكد برنامج العمل على أهمية إدماج القضايا النوعية والكمية للسكان في الاستراتيجيات الإنمائية وفي عملية التخطيط للتنمية.

وفي عام 2004، اجتمعت الدول العربية في بيروت لمراجعة إنجازاتها في إطار الذكرى العشرية للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية . وقد خلصت البحوث التحضيرية، التي أعدت لهذه المناسبة إلى التأكيد على ضرورة الالتزام بالمبادئ الأساسية لبرنامج عمل القاهرة. وأكد المجتمعون على أن الكيفية التي يتم بموجبها تناول قضايا السكان والتنمية على الصعيد الوطني يجب أن تكون في إطار هذه المبادئ ، متوخين من ذلك الاستمرار في تحقيق المساواة والإنصاف بين الفئات السكانية المختلفة ومؤكدين على أهمية الاستمرار في تمكين المرأة ، وتمكين الشباب ، وتعميم خدمات الصحة الإنجابية . و جاء إعلان بيروت بهذه المناسبة ، ليؤكد على أهمية النظر إلى مجمل قضايا السكان على أنها قضايا مترابطة مع التنمية ، وان الفصل بين الاثنين له تبعات خطيرة ومكلفة على تحقيق الغايات والأهداف التي أقرها المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ، وإعلان الأمم المتحدة للألفية الثالثة.

واليوم نجتمع في الدوحة لإحياء الذكرى الخامسة عشر لمؤتمر القاهرة الدولي ، وهمنا المحافظة على الانجازات التي تمت خلال السنوات الماضية . فعلى الرغم من تحسن وتيرة الأداء التي حققتها البلدان العربية على مدى خمسة عشر عاماً في مجال تمكين المرأة والشباب ، وفي مجال الصحة الإنجابية، وفي مجال دعم ورعاية المسنين، إلا أن إدامة هذه الانجازات يواجه تحديات كبيرة، أهمها اثنان : الأول ، استمرار تداعيات الأزمة المالية على حجم الاستثمار بشكل عام، وعلى الاستثمار في الإنسان بشكل خاص . والثاني ، الخشية من استمرار البلدان العربية في

اعتماد مقاربات أحادية الجانب قائمة على تعزيز النمو الاقتصادي وإعطاء الأولوية للاستثمارات ذات المردود المادي بدلا من الاستثمار في الإنسان.

السيدات والسادة

لقد أضاعت البلدان العربية في القرن الماضي فرصاً عدة، أهمها فرصة الاستفادة من ارتفاع أسعار النفط العالمية في بناء اقتصادياتها وخلق قاعدة إنتاجية إستراتيجية موازية لقطاع النفط في تكوين الدخل القومي. و اليوم يبدو واضحاً أن هذه البلدان أصبحت على وشك إضاعة فرصة أخرى، يطلق عليها "الفرصة الديموغرافية" . فالتحولات في البنية العمرية للسكان كانت مصدراً للتفاؤل بما تحمله من وعود تتعلق بإمكانية تحقيق عوائد اقتصادية اجتماعية نتيجة لانخفاض أعداد المعالين وارتفاع حجم السكان في سن العمل . إلا أن الاستفادة من هذه الفرصة يتطلب توفر مستوى عالٍ من الاستثمارات الإنتاجية والبشرية، وحسن أداء أسواق العمل، وقابليتها على تحقيق التشغيل الكامل. و في سياق تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية الحالية وانخفاض أسعار الطاقة ، يتوقع حصول تراجع في قدرة أسواق العمل على استيعاب القادمين الجدد، وبالتالي تعميق مشكلة البطالة بشكل عام، وبطالة الشباب بشكل خاص. فالتوقعاتُ بشأن الناتج المحلي الإجمالي تشير إلى استمرار تَراجعه في المنطقة العربية إلى نصف ما كان عليه في العام الماضي. يتزامن مع هذه التوقعاتُ المقلقة توقعات ديموغرافية تشير إلى استمرار نمو السكان في سن العمل بمعدلٍ يتجاوز في بعض بلدان المنطقة 3 في المائة سنوياً ، مقارنةً بمعدل 2.3 في المائة في أمريكا اللاتينية، و1 في المائة في بلدان شرق آسيا. وتشير التوقعات في هذا السياق إلى إمكانية تضاعف معدلات البطالة، وان بطالة الإناث قد تشكل ضعفَ معدلات بطالة الذكور.

أما الأزمة العالمية للغذاء ، وعلى الرغم من مرور بعض الوقت عليها ، ما زالت تنذر بالمزيد من التداعيات ، ومن المتوقع أن يترتب على تناقص الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية في المنطقة العربية انتقال فئات جديدة من السكان، خاصة في الأرياف، إلى ما دون خط الفقر. ففي الوقت الذي يبلغ فيه متوسط دخل 20 في المائة من السكان دولاراً واحداً يوميا، يعيش 20- 30 في المائة من سكان الدول العربية فوق مستوى خط الفقر بقليل. بذلك، وفي سياق كل من الأزمة الحالية والأزمة العالمية للغذاء، والتي مازالت أبعادها قائمة، أصبحت هذه الفئة معرضة إلى الانحدار سريعاً إلى ما دون مستوى خط الفقر.

السيدات والسادة،

يجب أن لا ننسى بان الأزمة المالية جاءت نتيجة للانحراف عن الأساليب العامة للتعاملات الاقتصادية، وخروج عن المبادئ التي أقرتها المؤتمرات الدولية. فقد سمح النظام الاقتصادي العالمي لنخبة صغيرة ولمجموعة من المستفيدين أن يضطلعوا بصفقات وهمية لتعظيم إرباحهم وكان لابد أن يتم ذلك على حساب مبدأ أساسي من مبادئ مؤتمر القاهرة وهو تحسين نوعية حياة الإنسان. وتشير الدلائل إلى أن أكثر الدول المتضررة من هذه الأزمات هي تلك التي تعتمد بشكل كبير على المساعدات المالية من الدول الغنية في تنفيذ برامجها الاقتصادية والاجتماعية. أما الدول التي ستتحمل سداد كلفة الأزمة فمن المرجح أن تكون بلداننا العربية، والبلدان النفطية على وجه الخصوص.

لا شك أن المرحلة الحالية تدعو إلى التيقظ والتحسب لما ستتركه الأزمة المالية ، والأزمات الأخرى التي يتزامن ظهورها مع ظهور تحولات ديموغرافية تعيد تشكيل الهرم السكاني. إن منطقتنا تقف اليوم على مفترق طرق، فالتحديات أمامها كبيرة وخياراتها محدودة. فالتحولات الديموغرافية التي طال انتظارها قد تصبح عبءً ديموغرافيا يهدد الأمن والاستقرار الإنساني . فالبروز الشبابي الذي تظهر ملامحه على الهرم السكاني، وفي سياق من الحرمان والبطالة و ارتفاع مستوى الفقر وتدني الحالة المعيشية، قد تكون له أبعاد تساهم في انحراف فئات سكانية وأفواج من الشباب ولجوئهم إلى التطرف وأعمال العنف. أما عمالة الأطفال فهي أيضا تتفاقم نتيجة "الاستعاضة بالإنجاب". وهو يعني ميل الكثير من العوائل نحو زيادة عدد اطفالهم في محاولة للتعويض عن تفاقم وفيات الأطفال من ناحية، وللتعويض عن الدخل المتناقص من خلال عمالة الأطفال .

أما على صعيد العلاقة بين حجم السكان وحجم الموارد المائية، فتجدر الإشارة إلى أن تراجع الموارد المائية في المنطقة أدى إلى اتساع الفجوة بين حجم المياه وبين حاجات السكان والى انخفاض حصة الفرد من مياه الشرب النقية. أما مفاعيل هذا التراجع فأبعادها السلبية على تحسين نوعية حياة الإنسان وعلى تنفيذ أهداف الألفية الثالثة والتخفيف من حدة الفقر كثيرة ومتعددة.

وبهدف وضع وصياغة سياسات تسعى للتخفيف من وطأة الأزمات علينا اللجوء إلى مقاربات عقلانية تضمن الاستفادة من الإمكانيات المتاحة وعدم التفريط بالموارد المادية والبشرية. علينا أيضا أن نتوسع في رؤانا وننظر إلى ما وراء الحدود وان نستخلص العبر من تجارب بلدان وأقاليم أخرى. ونعتقد أن مواجهة المشكلات يحتاج إلى التركيز على معالجات إستراتيجية، أهمها:

أولا: أن التكامل الإقليمي أصبح ضرورة تاريخية تستوجبها التداعيات الحالية الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية. فقد أصبح الشروع بإحياء التعاضد الإقليمي وانفتاح أسواق العمل العربية على سكان المنطقة خيارا استراتيجيا، وربما من المفيد الشروع بوضع خطة عمل إقليمية قادرة على أحداث توازنات عند التعامل مع قضايا السكان والقوى العاملة .

ثانياً : أن إدماج القضايا الكمية والنوعية للسكان في عملية التنمية أصبح خيارا ضرورياً لمواجهة الظروف الراهنة التي تؤدي إلى الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي لفئات ديموغرافية اجتماعية من المفترض أن يعول عليها للنهوض بعملية التنمية على الصعيدين المحلي والإقليمي . إن وضع العلاقة بين هذين البعدين موضع اعتبار في عملية رسم وتنفيذ ورصد وتقييم جميع السياسات والبرامج المتصلة بالتنمية المستدامة ، إنما يساعد على إحداث توازنات مهمة بين الجوانب المادية والإنسانية للتنمية. فقد أثبتت التجارب بان التركيز على النمو الاقتصادي وحده دون الأخذ بنظر الاعتبار تحسين نوعية حياة الإنسان سيؤدي إلى المزيد من الفقر والبطالة والمزيد من التهديد للأمن الإنساني .

ومع ترحيبي بكم مجدداً، أتمنى النجاح لهذا المؤتمر.